



Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي



صداقة
تدوينة عمل صديقة للمرأة



إطلاق الإطار الوطني للنقل العام من منظور النوع الاجتماعي

١٢ نيسان ٢٠٢١ (عمان) — أطلقت وزارة النقل ومؤسسة صداقة بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي في الأردن ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة UN Women وبدعم الصندوق النتماني الأوروبي (مدد) اليوم الإثنين ١٢ نيسان، الإطار الوطني للنقل العام من منظور النوع الاجتماعي لإدماج سياسات النوع الاجتماعي في سياسات النقل العام بهدف إزالة العوائق أمام المرأة لاستخدام المواصلات العامة وتعزيز وجودها في العمل في هذا القطاع وتحسين الخدمة ورفع مشاركتها الاقتصادية.

ويأتي الهدف من إطلاق الإطار الذي عقدت تحت رعاية الأمين العام لوزارة النقل المهندسة وسام التهموني وبحضور رئيسة قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي إلى الأردن كورين أندريه وبحضور عدد من الجهات المعنية في ملف النقل العام وحقوق المرأة الاقتصادية، إلى وضع خريطة طريق أمام كافة الجهات المعنية بالمواصلات العامة وعملية التنقل وتحديد أدوارها في تنفيذ بنوده التي ستؤطر كافة الجهود الوطنية الساعية لتذليل المواصلات العامة كعقبة أمام الوصول إلى الفرص التعليمية والاقتصادية والاجتماعية لجميع المستخدمين والمستخدمين.

وقالت التهموني أنه "ونتيجة للضغوط الاقتصادية التي يمر بها العالم بأسره فلا بد من التفكير بمجموعة من الحزم التي تشكل رافداً اقتصادياً للمرأة تبعاً لدورها، وضمان شروط استدامة هذا الدور من خلال ضمان التنقل الآمن وبتكاليف معقولة وخصوصاً استخداماً لوسائل النقل العام".

ويعد غياب النقل العام الفاعل من ضمن أهم ثلاثة معيقات هيكلية تحول دون مشاركة المرأة الاقتصادية في الأردن والتي تقف عند حاجز ١٤٪ وهي من أدنى النسب العالمية، بالإضافة إلى عدم توفر لحضانات وعدم تكافؤ الأجور وتدنيها.

وقالت رندة نفاع عضوة الفريق المؤسس في صداقة "انطلاقاً من هذه التوصيات كان يجب الخروج بإطار يوحد الجهود الوطنية التي تعمل على ملف النقل العام عبر وضع إطار لإدماج النهجين الجندي والاجتماعي في نظام النقل المبني على العدالة لاجتماعية والمساواة يحسن من تجربة المرأة المستخدمة لمرافق ووسائل النقل العام ويرفع من استخدام النساء لمنظومة المواصلات العامة عبر إزالة العقبات أمام استخدام المرأة والفتاة استخدام النقل العام، وتعزيز الخدمات، وتقليل الوقت المستغرق للتنقل، وتحسين فعالية التكاليف، وتعزيز السلامة والأمن والجودة والموثوقية".

وبحسب رئيسة قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي إلى الأردن كورين أندريه فإن "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هم في صلب برامج التعاون الأوروبية خصوصاً في سياق التعامل مع الأزمات، وفي الأردن فإن ملف التمكين الاقتصادي للنساء كان على سلم أولويات المشاريع التي ندعمها في الأردن خصوصاً عبر الصندوق النتماني الأوروبي (مدد) لتغطية احتياجات الفئات الأكثر هشاشة ومن بينهم اللاجئات واللاجئين، ونحن على ثقة بأن النقل الآمن للنساء متطلب أساسي لتلبية هذه الاحتياجات".

ويقسم الإطار إلى ستة بنود أساسية هي الإطار التشريعي وإدماج النوع الاجتماعي في استراتيجية هيئة تنظيم النقل البري ورفع كفاءة القائمين على النقل العام من ضمنهم واضعي سياسات، مشغلين، عاملين، جهات تنفيذية وتنفيذ مدونة قواعد السلوك الأخلاقي والمهني للمستخدمين والمشغلين والعاملين في مرافق ووسائل النقل العام والعمل على تهيئة بيئة داعمة وأمنة ومناسبة لعمل المرأة في قطاع النقل العام والتوعية والتثقيف ورفع صوت المرأة المستخدمة للنقل العام.

وبحسب نائبة الممثلة عن منظمة الأمم المتحدة للمرأة تامار تافار كيلادز فإن "الحلول المجتمعية والمبتكرة تساهم في خفض العقبات الجندي للتنقل وتفتح فرص العمل أمام النساء في قطاع النقل العام، وإعادة النظر في منظومة النقل العام من منظور النوع الاجتماعي سيجعلها أكثر مرونة وشمولية وبالتالي يرفع فرص النمو الاقتصادي على المستوى المحلي".

من الجدير بالذكر أنه تم الخروج ببنود الإطار بمنهجية تشاركية بعد حوار وطني وسلسلة من النقاشات قامت بها صداقة بمشاركة كافة الجهات المعنية بسياسات النقل العام وتطبيقها بالإضافة إلى مشرعين ومقدمي الخدمة من المشغلين وأصحاب المصلحة من نقابات ومؤسسات مجتمع مدني وطنية وحملات شعبية وطلابية تمثل وجهة نظر المستخدمين والمستخدمين وجهات مائحة وخبراء ومهندسي نقل وأساتذة جامعات.

وضمن مساعيها لإدماج سياسات النوع الاجتماعي في سياسات النقل، كانت وزارة النقل قد وقعت مذكرة تفاهم مع مؤسسة صداقة للعمل على إيجاد أرضية للجهود الوطنية المشتركة في ملف المواصلات وتحديدًا فيما يتعلق بتنقل المرأة وتحسين تجربتها في استخدام النقل العام، كما تعمل الوزارة على تنفيذ مشروع لتنفيذ تطبيق مدونة قواعد السلوك الأخلاقية والمهنية للمستخدمين والمشغلين والعاملين في مرافق ووسائل النقل العام بدعم من البنك الدولي والصندوق الشامل للمساواة بين الجنسين.